

ليس مجرد وضع علامة بخانة الإعاقة؟ المشاركة الهادفة لمنظمات ذوي الإعاقة وخطورة الأفعال الرمزية



النتائج المستخلصة من الاستطلاع العالمي الثاني للتحالف الدولي للإعاقة بشأن مشاركة منظمات ذوي الإعاقة

شكر وتقدير

لقد كان هذا العمل نتاجاً لجهود جماعية. يتوجه التحالف الدولي للإعاقة بجزيل الشكر لجميع ممثلي منظمات ذوي الإعاقة وأعضاء التحالف الدولي للإعاقة وغيرهم ممن اهتموا وكرسوا وقتهم للإجابة على هذا الاستطلاع وساهموا في مجموعات العمل التي أدت إلى إجراء استطلاع أكثر شمولية وتوافراً.

تم تحليل البيانات التي جُمعت من خلال الاستطلاع العالمي الأول للتحالف الدولي للإعاقة بالشراكة مع معهد دعم المعيشة والتعلم (ALL)، جامعة ماينوت، أيرلندا.

وأخيراً، يعرب التحالف عن امتنانه لوزارة الخارجية في فنلندا، ووزارة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة، وبرنامج المستقبل للجميع، والوكالة السويدية للتنمية والتعاون، والبعثة المسيحية للمكفوفين، ووزارة الخارجية والتجارة في أستراليا، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا)، لما قدموه من دعم مالي لهذا العمل. ويعرض محتوى هذا التقرير مسؤولية التحالف الدولي للإعاقة وشركائه المساهمين ولا يعكس بالضرورة آراء الجهات المانحة.



SWEDISH INTERNATIONAL DEVELOPMENT
COOPERATION AGENCY



Australian Government

Department of Foreign Affairs and Trade



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC



Ministry for Foreign
Affairs of Finland



Global Disability Inclusion



Norad



Inclusive
Futures



UKaid
from the British people

لا غنى عن مشاركة منظمات ذوي الإعاقة لكي لا نخفل أحدًا

تُعد مشاركة المواطنين حقًا من حقوق الإنسان، ومبدأً أساسيًا للمجتمعات الديمقراطية والحكم الرشيد والمساءلة الاجتماعية. وتعزز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق ذوي الإعاقة، والتي صيغت بوصفها صكًا فريدًا من صكوك حقوق الإنسان للتصدي للتمييز المتأصل ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، مشاركة ذوي الإعاقة على نحو مركزي، كنتيجة منشودة وكعملية لتحقيق تلك النتيجة. وتؤكد اتفاقية حقوق ذوي الإعاقة بشكل استثنائي على أهمية منظمات ذوي الإعاقة ودورها كهيئات وسيطة لتمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار. وعلى نحو متزايد، تتوجه جداول الأعمال العالمية البارزة مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالدعوة إلى صناعات القرار لمعالجة أوجه عدم المساواة المستمرة التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة برسائل جوهرية لعدم إغفال أي أحد، بما في ذلك أي شخص من ذوي الإعاقة.

لا قرار إلا بمشاركتنا؟

ومع ذلك، وكما تشير لجنة حقوق ذوي الإعاقة باستمرار، ما تزال مشاركة ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار قاصرة إلى حد كبير، حيث تتسبب ممارسات الوصم والمواقف السلبية والعوائق القانونية والعقبات الاقتصادية والحواجز المادية والمعلوماتية أو التواصلية في منع مشاركة منظمات ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين. وهو ما يُديم استبعاد ذوي الإعاقة من جميع مناحي الحياة في المجتمع، حيث تُبنى السياسات والبرامج دون آرائهم، ولا تتسم بالمرعاة أو الفعالية، أو الأسوأ من ذلك، أنها ما زالت تمثل عائقًا أمام حقوق 15% من سكان العالم. ورغم أهمية ما أُحرز من تقدم والالتزامات المتعلقة بالعمل الإنمائي والإنساني الشامل لمسائل الإعاقة، فإن تجربة التحالف الدولي للإعاقة باعتباره تحالفًا عالميًا لمنظمات ذوي الإعاقة تشير إلى أن التعهدات لم تتحول بعد إلى إجراءات، وأنها لا تكفل بشكل منهجي مشاركة منظمات ذوي الإعاقة كأصحاب الحقوق. ومن هنا تتبين خطورة أن تكون مسائل الإعاقة مجرد خاتمة يتم وضع علامة عليها، وأن تكون مشاركة منظمات ذوي الإعاقة مجرد فعل رمزي.

رصد مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال المنظمات التي تمثلهم

في عام 2018، طور التحالف الدولي للإعاقة وأعضاؤه استطلاعًا عالميًا حول مشاركة منظمات ذوي الإعاقة ليتبين عن كثب تصورات منظمات ذوي الإعاقة حول مشاركتها مع الحكومة والشركاء الدوليين. وقد نُشرت نتائج الاستطلاع العالمي الأول للتحالف الدولي للإعاقة في أوائل عام 2019. وكان الاستطلاع يمثل جزءًا من استراتيجية معنية بمساءلة صناعات القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية عن التزامهم بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، وأداة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ المادتين 4.3 و32 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أتاح قاعدة لتحليل نوعية مشاركة منظمات ذوي الإعاقة وعمقها ونطاقها وأهميتها في عملية صنع القرار. وأظهرت الأدلة المستقاة من الاستطلاع الأول أنه في الوقت الذي جرى فيه التشاور بشكل متزايد مع منظمات ذوي الإعاقة، تبين أن ثمة افتقار للمشاركة الحقيقية.

لقد تغير العالم بقدر كبير منذ صدور أول تقرير عن الاستطلاع العالمي للتحالف الدولي لذوي الإعاقة، فقد ظهرت تحديات عالمية لم يسبق لها مثيل، بما في ذلك جائحة الكورونا والأزمة البيئية، بالإضافة إلى الأزمات الإنسانية المتعددة، وكلها تمثل تهديدات جديدة للمشاركة المدنية وتزيد العوائق أمام مشاركة منظمات ذوي الإعاقة¹. وعلى الجانب الأكثر إيجابية، فقد أدى صدور استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وإطار المساءلة الخاص بها إلى إيجاد متطلبات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها للتشاور بشكل منهجي مع الأشخاص ذوي الإعاقة. كما اتخذ شركاء التعاون الدولي خطوات واضحة نحو اتباع نهج قائمة على الحقوق إزاء العمل الإنمائي والإنساني الشاملين لمسائل الإعاقة، وذلك مثلًا من خلال الالتزامات التي صيغت خلال القمة العالمية الثانية للإعاقة.

رصد التطورات بمرور الوقت: من الاستطلاع العالمي الأول للتحالف الدولي للإعاقة إلى الاستطلاع الثاني

يوفر لنا الاستطلاع العالمي الثاني للتحالف الدولي للإعاقة، الذي أُطلق في عام 2021، فرصة لرصد التطور فيما يتعلق بمشاركة منظمات ذوي الإعاقة في ظل سياق عالمي سريع التغير. ويدمج الاستطلاع الثاني الاستفادة من الاستطلاع الأول، ولا سيما الحاجة إلى تحسين إمكانية الوصول إلى أداة الاستطلاع على الإنترنت. وقد استثمرت الجهود في تسهيل استخدام المنصة الإلكترونية، بما في ذلك الخواص التقنية الجديدة التي تم تطويرها مع أعضائنا واختبارها من قبل مجموعة من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لديهم متطلبات متنوعة لتيسير الاستخدام. كما أجريت توعية استباقية مع جمهور متنوع من خلال 21 ندوة عبر الإنترنت ودورات حلقات العمل بلغات مختلفة. وبفضل ذلك، أصبحت مجموعة المشاركين أكبر بكثير وأكثر تنوعًا من الاستطلاع الأول، فعلى سبيل المثال، زادت مشاركات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية من 1.4٪ إلى 11.9٪، كما زادت مشاركات الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية والاجتماعية من 2.6٪ إلى 7.3٪ من إجمالي المشاركين. وأبلغت نسبة كبيرة من المشاركين من منظمات ذوي الإعاقة عن المشاركة بشكل رئيسي على المستوى المحلي (43٪) أو المستوى الوطني (42.8٪)، وبشكل أقل على المستويين الإقليمي والدولي (14.2٪). وإجمالًا، شارك 1341 فردًا من جميع المناطق، ويشمل ذلك المشاركين بأرائهم من 136 بلدًا.

"هذا هو السيناريو بأكمله - لا شيء سوى الغموض. لدينا أمور كثيرة تبعث على الرضا، وأمور كثيرة تثير الاستياء في الوقت ذاته."
(أحد المشاركين من بنغلاديش)

إن الرسالة الرئيسية المستمدة من الاستطلاع العالمي الثاني هي أنه بينما تتزايد المشاركة من حيث الكم، مع زيادة التماسات منظمات ذوي الإعاقة بشأن مجموعة أوسع من القضايا، إلا أن نوعية المشاركة غير مرضية لمنظمات ذوي الإعاقة. وفي الواقع، أفادت منظمات ذوي الإعاقة أن مشاركتهم بعيدة كل البعد عن كونها ذات جدوى. ومع تزايد تأثير منظمات ذوي الإعاقة، غير أن رضاها عن المشاركة لا يزيد بنفس القدر، فمن المهم تجاوز هذه المفارقة الواضحة: المشاركة الأكبر لا تعني بالضرورة مشاركة أفضل.

وبشكل أكثر تحديداً، تُظهر بيانات الاستطلاع ما يلي:

1. زيادة بطيئة ومطرودة في تأثير منظمات ذوي الإعاقة، مع زيادة مستوى الرضا عن المشاركة مع الشركاء الدوليين، ولكن مع انخفاض المشاركة مع الحكومات

عندما سُئلت منظمات ذوي الإعاقة عن مستوى تأثيرهم على عملية صنع القرار مقارنة بالسنة الماضية، استمرت في الإبلاغ عن زيادة قدرتهم على التأثير على الشركاء الدوليين، حيث تحدث أكثر من 55٪ منهم عن تحسُّن تأثيرهم. ومع ذلك، فإن هذا التأثير المتزايد لا يقابله مستوى أعلى من الرضا من جهة منظمات ذوي الإعاقة فيما يتعلق بمشاركتها مع حكوماتها. وفي حين لم تكن نسبة 45.6٪ من منظمات ذوي الإعاقة راضية على الإطلاق، أولم تكن راضية بشكل عام عن عملها مع الحكومات عام 2018، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 52.9٪ عام 2021. يشير التناقض الواضح بين زيادة المشاركة وانخفاض مستوى الرضا إلى أن منظمات ذوي الإعاقة قد تكون أكثر وعياً بحقوقها، أو أكثر طموحاً في أهدافها، أو أكثر استعداداً للمطالبة بالتعبير عن قضيبتها وإفساح مجال لها. لذلك، قد تكون أقل رضا عن مشاركتها الحالية مع الحكومة، على الرغم من إحراز بعض التقدم. وفي المقابل، زاد مستوى الرضا عن تفاعل منظمات ذوي الإعاقة مع الشركاء الدوليين من 37.5٪ كانوا قد أفادوا بأنهم راضين عمومًا أو كلياً عام 2018، إلى 46.3٪ للمشاركين عام 2021.

2. يجري التشاور مع منظمات ذوي الإعاقة حول مجموعة واسعة من القضايا، وعادةً ما تتوافق مع أولوياتها

أُحرز تقدماً كبيراً فيما يتعلق بمجموعة القضايا التي تقوم الحكومات بدعوة منظمات ذوي الإعاقة إلى المشاركة فيها. ففي حين أنه في عام 2018، أفادت 81.7٪ من منظمات ذوي الإعاقة بأنه تم التشاور معها حصرياً بشأن قضايا خاصة بالإعاقة، مثل قانون أو سياسة الإعاقة، إلا أن هذه النسبة انخفضت عام 2021 إلى 31.5٪، وهو ما يعكس تعميم مراعاة مسائل الإعاقة على نطاق أوسع في مختلف البرامج، مثل التعليم أو الصحة. ومع ذلك، لا يُلاحظ هذا التطور مع الشركاء الدوليين مع زيادة طفيفة في منظمات ذوي الإعاقة التي ذكرت أنه يتم استشارتها بشأن القضايا الخاصة بالإعاقة فحسب، وذلك على الأرجح بسبب الشركاء الدوليين الجدد الذين يشاركون لأول مرة في قضية الإعاقة بنهج محدد الأهداف. ويمثل التعليم والعمالة والصحة قضايا واضحة ذات أولوية لمنظمات ذوي الإعاقة، حيث تُظهر المقارنة بين القضايا ذات الأولوية لمنظمات ذوي الإعاقة والقضايا، التي تقوم الحكومات والشركاء الدوليين بإشراك منظمات ذوي الإعاقة فيها، أنه عادة ما يتم إشراك منظمات ذوي الإعاقة في القضايا التي تتوافق مع أولوياتها، مثل المساواة بين الجنسين، وتيسير الوصول إلى الرعاية الصحية، والتوظيف، والتعليم.

3. ما زال المشاركة محدودة من حيث التواتر ومستويات المشاركة في عملية صنع القرار، غير أنها تتخذ مسارات أكثر رسمية

على الرغم من ارتفاع مستويات مشاركة منظمات ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار بشكل طفيف مقارنة بعام 2018، إلا أنها ما تزال محدودة نوعاً ما. وتفيد غالبية منظمات ذوي الإعاقة بأنه يتم دعوتها في بعض الأحيان فقط للمشاركة في العمل مع الحكومات أو الشركاء الدوليين. علاوة على ذلك، فإنهم قليلاً ما يشاركون في الأدوار المؤثرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بقرارات متعلقة بالميزانية (34.6٪ من منظمات ذوي الإعاقة لم تتم دعوتهم أبداً للمساهمة في وضع الميزانية، و26٪ في الرصد والتقييم). ونادراً ما يتم ضمهم كشركاء في أدوار المشاركة في اتخاذ القرار سواء من قبل الحكومات أو الشركاء الدوليين. وبينما تتم المشاركة من خلال آليات أكثر رسمية، مثل الحصول على مقعد في المجلس الوطني للإعاقة، فقد لا يؤدي ذلك إلى تأثير فعلي على عملية صنع القرار. ولا ينطبق هذا الاتجاه المستمر المتمثل في انخفاض مستويات المشاركة على الأمم المتحدة، والتي يُنظر إلى قدرتها على ضمان الشروط المسبقة للمشاركة على أنها مستقرة أو تتزايد ببطء. هذه النتيجة المشجعة تعكس التقدم الذي أبلغت عنه منظومة الأمم المتحدة بنفسها في ضوء الأهداف التي حددتها استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة (UNDIS)، بعد ثلاث سنوات من بدء العمل بها.

4. ما زالت فئات كثيرة من الأشخاص ذوي الإعاقة متخلفة عن الركب في عملية صنع القرار

المجموعات التي تشترك بصورة أكثر تواتراً في عملية صنع القرار هي التي تضم الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، أو الصُم، أو المكفوفين، أو ضعاف البصر. ويتم إشراك الصُم المكفوفين، والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، وذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية وذوي الإعاقة السمعية بدرجة أقل بكثير. أما المجموعات الأقل مشاركة فيهم الأشخاص المصابون بالجدام، والمصابون بأمراض مزمنة، وقصار القامة، والمصابون بالصرع أو المهق أو الهماق. وعلى هذا النحو، لا يوجد دليل على زيادة مشاركة العديد من الفئات في عملية صنع القرار من الاستطلاع الأول إلى الثاني بالنسبة لكثير من ذوي الإعاقة.

5. ويُنظر إلى الشروط المسبقة لتحقيق المشاركة، مثل ترتيبات تسهيل الوصول وتوفير الإقامة المناسبة، على أنها قد تراجعت بشكل عام

بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل ثلاث سنوات، عندما لم تكن الشروط المسبقة لتحقيق المشاركة جيدة بالفعل، وتشهد منظمات ذوي الإعاقة تراجعاً أكبر في ضمان إمكانية الوصول المادي والوصول المتعلق بالمعلومات والاتصالات عام 2021. ويُنظر إلى المواقف الإيجابية لصنع القرار ودرايتهم بما هو مطلوب لتحقيق المشاركة الهادفة لمنظمات ذوي الإعاقة على أنها أقل بكثير مما كانت عليه في الاستطلاع العالمي الأول. بينما أفاد 14٪ من المشاركين في الاستطلاع الأول أن توفير التمويل للإقامة المناسبة لم يكن مكفولاً على الإطلاق، وقد ارتفعت نسبة المشاركين الذين ذكروا ذلك في الواقع إلى 41٪ عام 2021. ومع اتساع نطاق القضايا التي يتم التشاور مع منظمات ذوي الإعاقة بشأنها بوجه عام، فمن المرجح أن يكون أصحاب المصلحة الذين يتعاملون لأول مرة مع منظمات ذوي الإعاقة أقل إلماماً بمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة على قدم المساواة مع الآخرين. وقد تؤدي النية في الإدماج، ولكن بدون خبرة في كيفية تحقيق هذا الإدماج، إلى ممارسات تشاورية تتسم بالتمييز.

6. تفتقر منظمات ذوي الإعاقة إلى القدرات والموارد والفرص لتحقيق المشاركة الهادفة

أوضح المشاركون أن منظماتهم تفتقر في كثير من الأحيان إلى الخبرة والمعرفة بشأن عمليات صنع القرار، وغالباً ما يكون لدى منظمات ذوي الإعاقة عدداً قليلاً جداً من النشطاء لتكون ذات تأثير على صنع القرار في جميع المجالات التي تحتاج إلى التدخل فيها. وتفتقر منظمات ذوي الإعاقة إلى الوقت والتدريب والخبرة بالإضافة إلى الموارد المالية والبشرية لتحقيق المشاركة الهادفة، ويضاف إلى ذلك في بعض الأحيان العوائق القانونية التي تحول دون إنشاء المنظمة وتسجيلها. ومن ثم، فإن الدائرة السلبية التي يصعب كسرها تديم استبعادهم عن طريق حرمان منظمات ذوي الإعاقة من الفرص التي تعزز قدرتهم على المشاركة. تعمل ديناميات القوة

المؤثرة، سواء داخل حركة حقوق الإعاقة أو خارجها، على استبعاد بعض الفئات، حيث يُنظر إليها على أنها ذات قدرة أقل على التأثير على صنع القرار. وغالبًا ما يكون هناك قصور في الاعتراف بخبرة منظمات ذوي الإعاقة، وقلق من أن تكون منظمات ذوي الإعاقة غير التمثيلية، وأحيانًا الأباء، ما يزالون في أدوار قيادية أو يتحدثون نيابةً عن منظمات ذوي الإعاقة في كثير من الأحيان، بدلاً من تعزيز المزيد من العمليات التعاونية.

7. أثرت جائحة الكورونا بشكل متفاوت على الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أثرت على عمل منظمات ذوي الإعاقة

أفادت معظم منظمات ذوي الإعاقة بأنها واجهت تحديات بسبب الجائحة، مما أثر أيضًا على مشاركتها في عمليات صنع القرار، وتسبب في توقف التمويل وخلق تحديات جديدة أمام المشاركة في العالم الرقمي. وأشار عدد من المشاركين إلى التغييرات الإيجابية مثل الأشكال الجديدة للاتصالات والناشطية الافتراضية، أو المشاركة الجديدة في الاستجابة لحالات الطوارئ الشاملة لمسائل الإعاقة، غير أنه قد تبين عمومًا أن هذه الجائحة قد زادت من مستوى فقر ذوي الإعاقة أو مثلت تهديدًا لصحتهم، مما حدّ من قدراتهم اللازمة للناشطية. وقد تفاقمت تكاليف الفرص البديلة التي تم تحديدها خلال الاستطلاع الأول في أوقات الأزمات. وحسبما عبّر أحد المشاركين: "هنالك أعمال كثيرة، ولكن التمويل قليل".

يظهر الاستطلاع العالمي الثاني للتحالف الدولي للإعاقة حول مشاركة منظمات ذوي الإعاقة، والمقارنة التي يتيحها لأول مرة مع البيانات التي تم جمعها عام 2018، بعض التغييرات الإيجابية، ولكنه يظهر أيضًا مسارا بطيئًا وغير مستقر نحو المشاركة الهادفة لمنظمات ذوي الإعاقة. ومع تنامي تأثير منظمات ذوي الإعاقة، غير أن مستوى رضاها لا ينمو بنفس القدر، أصبح من المهم تجاوز هذه المفارقة الواضحة: المشاركة الأكبر لا تعني بالضرورة مشاركة أفضل.

كما أن جائحة الكورونا والأزمات المتعددة التي تؤثر على الديمقراطية وحقوق الإنسان تخلق سياقات أقل مواتية لمشاركة المجتمع المدني. علاوة على ذلك، ومع تزايد استيعاب منظمات ذوي الإعاقة لحقوقها الإنسانية، زادت توقعاتها من حكوماتها، ولكن هذه التوقعات لا تتحقق، وقد بدأ صبر منظمات ذوي الإعاقة ينفد أكثر فأكثر إزاء عدم إحراز أي تقدم في مجالي التعاون والتشاور - وفي الواقع بسبب عدم إحراز تقدم في أعمال حقوقها الإنسانية. وهو ما يفسر، على الأرجح، انخفاض مستوى رضا منظمات ذوي الإعاقة التي تعمل مع حكوماتها.

على النقيض من ذلك، فقد أبدت منظمات ذوي الإعاقة موقفًا إيجابيًا إزاء التعامل المتزايد مع الشركاء الدوليين، حتى لو لم يكن هذا التعاون مجديًا أو متوازنًا دائمًا من حيث مفاهيم القوة. ويمكن تفسير ذلك بالزخم العالمي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي عززته مؤتمرات القمة العالمية للإعاقة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون، حيث كان يجري في السابق إغفال منظمات ذوي الإعاقة كشركاء في الأعمال الإنمائية والإنسانية.

تتمثل الرسالة العامة الواضحة التي توجهها منظمات ذوي الإعاقة للحكومات والشركاء الدوليين في أنه ما يزال يوجد نقصًا كبيرًا في الاستثمار لتحقيق الشروط المسبقة لمشاركة منظمات ذوي الإعاقة حتى تكون ذات جدوى. وبما أن الأساس المنطقي للعمل مع منظمات ذوي الإعاقة أقوى، فإن الآثار المترتبة على هذا التحول في الممارسة العملية لم يتم استيعابه إلا مؤخرًا. وينبغي بذل جهود أكبر لتنفيذ الوعود، بدءًا من التكفل بتسهيل الوصول وحتى معالجة ديناميات القوة غير المتكافئة داخل المشاريع، ومن الاستراتيجيات الرامية إلى عدم إغفال أي أحد حقًا، وحتى تجهيز منظمات ذوي الإعاقة للنمو والازدهار بصفتها مؤسسات تمثيلية

- هناك المزيد مما يتعين القيام به لسن الوعود، فالالتزامات يجب أن تتوافق مع الاستثمارات في منظمات ذوي الإعاقة كشركاء رئيسيين لإعمال هذه الحقوق.

وإذ ندرك بأن المشاركة الهادفة ينبغي فيها ما يلي...

- احترام منظمات ذوي الإعاقة وتقديرها ومراعاة دورها ومنظورها الفريدين بصفتها منظمات تمثيلية؛
- تمكينهم من المشاركة المنتظمة والفعالة، وذلك من خلال ضمان تكافؤ الفرص للجميع من أجل المساهمة؛
- السعي إلى تحقيق أعلى مستويات المشاركة في صنع القرار بشأن جميع القضايا التي تهم جميع الأشخاص ذوي الإعاقة،

...يسلط هذا التقرير الضوء على 6 توصيات رئيسية بنفس القدر من الأهمية للحكومات والشركاء الدوليين:

1. ضمان تحقيق مستويات أعلى من مشاركة منظمات ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار، وإبلاء اهتمام أكبر لمساهماتها، بدءًا من مراحل التصميم فصاعدًا

عندما تدعى منظمات ذوي الإعاقة إلى المساهمة، فهي كثيرًا ما تدعى إلى المشاركة في برامج سبق تصميمها دون إسهامات منها، ويطلب منها في معظم الأحيان دعم أنشطة التواصل والتوعية. وبدلاً من ذلك، يجب دعوة منظمات ذوي الإعاقة للمشاركة في تصميم السياسات والبرامج منذ البداية. تتطلب البرمجة الدمج القائمة على الحقوق

ألا يقتصر الأمر على إخطارها أو مشاورتها فحسب، ولكن أيضاً وضعها بعين الاعتبار في أدوار الشراكة، مع إتاحة فرص واضحة لتأطير التساؤلات والتأثير على القرارات. ينبغي تكليف منظمات ذوي الإعاقة بأدوار واضحة تتناسب مع أولوياتها، وينبغي زيادة الاستثمار في قدراتها، بدءاً من أنشطة الدعوة وحتى التدريب التقني. إن المسألة تضيف إلى جودة العمليات التشاركية: حيث ينبغي إعطاء الآراء التي تشاركها منظمات ذوي الإعاقة الأهمية التي تستحقها، ويجب تقديم الملاحظات حول كيفية الاستفادة من إسهاماتها، كما يجب طلب الملاحظات حول كيفية تحسين المشاركة.

2. إزالة العوائق القانونية أمام المشاركة والتعجيل بالاستثمار في خدمات الدعم التي تمكن من المشاركة

ينبغي للحكومات أن تزيل العوائق القانونية التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تُبطل القوانين والسياسات التمييزية التي تحول دون الاعتراف بهم على قدم المساواة أمام القانون، وتحقيق تكافؤ الفرص للمشاركة. وينبغي ضمان المساءلة من خلال تدابير لإعمال مكافحة التمييز على أرض الواقع، كما يجب التصدي للعوائق البيكلية مثل الافتقار إلى تسهيل الوصول وخدمات الدعم لتمكين المشاركة والإدماج. ويمكن أن يتم ذلك من خلال قوانين وسياسات تسهيل الوصول وزيادة الاستثمار في تطوير الخدمات التي توفر "الحلقة المفقودة" لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، وإتاحة الوسائل التكنولوجية المُساعدة، ووسائل النقل ميسورة الاستخدام، أو الحماية الاجتماعية الشاملة لمسائل الإعاقة التي تعوض بشكل فعال عن التكاليف الإضافية التي يتكبدها الأشخاص ذوو الإعاقة.

3. ضمان تسهيل الوصول وتوفير الإقامة المناسبة بشكل منتظم في جميع مرافق المشاورات وعملياتها

يتعين على الحكومات والشركاء الدوليين أن يتكفلوا بتسهيل وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع مرافق المشاورات وعملياتها بشكل منتظم، بما في ذلك توفير الإقامة المناسبة. ويشمل ذلك اختيار أماكن يسهل الوصول إليها أو تقنيات التحوار عن بُعد، وضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات والتواصل حول فرص المشاركة، وضمان الوصول إلى المعلومات والتواصل خلال المشاورات من خلال الترجمة المرئية، ولغات الإشارة الوطنية والأشكال سهلة الفهم، وضمان الوقت الكافي للتحضير والمشاركة. يمكن أن يؤدي التصميم المشترك لعمليات التشاور مع منظمات ذوي الإعاقة إلى زيادة فعالية المشاركة والتوعية.

4. دعم منظمات ذوي الإعاقة للحصول على التمويل والفرص من أجل تطوير منظماتها

ينبغي توفير الموارد المناسبة لمشاركة منظمات ذوي الإعاقة، ليس فقط من خلال تغطية تكاليف تسهيل الوصول وتوفير الإقامة المناسبة خلال المشاورات، ولكن أيضاً من خلال الاستثمار في منظمات ذوي الإعاقة لتحقيق تكافؤ فرصهم في المشاركة والمساهمة كشركاء. في حالة الاستثمار في منظمات ذوي الإعاقة، ينبغي مراعاة شروط التمويل المناسبة (على سبيل المثال، مواءمة متطلبات العناية الواجبة مع حجم المنظمة)، وتسهيل إجراءات تقديم الطلبات (كإتاحتها بعدة لغات وصيغ مختلفة) وتعزيز القدرة على جمع الأموال. يجب حصول منظمات ذوي الإعاقة على التمويل والموارد الأساسية الكافية لدعم وجودها وعملياتها وتطويرها التنظيمي وقدرتها على التنسيق مع أعضائها وأولويات الدعوة وأداء أدوارها باستقلالية وحرية وقدرة وافية.

5. الاستثمار في القدرة الفنية لمنظمات ذوي الإعاقة والتعلم منها

تتطلب منظمات ذوي الإعاقة دعماً أفضل لتحسين قدراتها التنظيمية والتقنية وقيادتها. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة لمنظمات الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً ومنظمات ذوي الإعاقة العاملة في المناطق الريفية. إن المشاركة في صنع القرار تدعم منظمات ذوي الإعاقة في تعلم واكتساب المهارات والأدوات للمساهمة بصورة أكثر كفاءة. لذلك، يجب على الحكومة والشركاء الدوليين الاستثمار في حلقة مثمرة، حيث يؤدي خلق

فرص التعلم والمشاركة إلى إسهامات رفيعة المستوى من جهة منظمات ذوي الإعاقة. وكذلك يدعم بناء القدرات في مجال التعاون الدولي (على سبيل المثال، فهم عمليات الاستجابة للحالات الإنسانية، وإدارة المشاريع، والقضايا المستجدة مثل تغير المناخ، وما إلى ذلك) أهمية منظمات ذوي الإعاقة وكفاءتها كشركاء في التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي لصناع القرار أيضًا أن يتعلموا من منظمات ذوي الإعاقة، ليس فقط بشأن التعبير عن المطالب نيابةً عن الأشخاص ذوي الإعاقة، بل أيضًا كمصدر للخبرة والمعرفة الفنية بشأن عمليات الاستجابة القائمة على الحقوق والشاملة لمسائل الإعاقة.

6. تقديم دعم استباقي لمشاركة مختلف الفئات المسجدة، ولا سيما الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً

يتطلب عدم إغفال أي أحد إيلاء الاهتمام لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، وبندل جهوداً استباقية للوصول إلى أكثر الفئات تخلصاً عن الركب، والتغلب على العوائق التي قد تمنع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً من المشاركة. ويحتاج الأشخاص الصم المكفوفين، والأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية، وذوو الإعاقات النفسية الاجتماعية، وذوو الإعاقات الخفية مثل ضعاف السمع، وذوو الإعاقة الذين يواجهون صوراً متداخلة من التمييز، مثل النساء والأطفال والشباب والمسنين والسكان الأصليين ذوي الإعاقة، إلى اهتمام خاص. وينبغي أن يستثمر صناع القرار في منظمات ذوي الإعاقة كحركة، مما يعزز الوحدة (من قبيل احترام قيادة الاتحاد الوطني للإعاقات الشاملة باعتباره المحاور الوطني الرئيسي) والتنوع (مثل ذلك، تقديم دعم إضافي لضمان المشاركة الفعالة للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً). وينبغي الاستفادة من المؤشرات لتتبع التقدم المحرز وضمان المساءلة بشأن الإدماج الحقيقي للجميع. وينبغي تصميم إجراءات المشاركة والتشاور بطرق تعترف بديناميات القوة وتعالجها وتسعى إلى تعزيز التعاون من خلال توحيد أصوات ذوي الإعاقات المختلفة من أجل تحقيق تأثير أكبر.